

دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية للمؤسسات والمنظمات الأهلية في منطقة يفرن

د. إبراهيم سالم القيب ، أ. كريمة أحمد علي - كلية التربية يفرن - جامعة الزنتان

Kareme.1811@yahoo.com

المخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في ليبيا وتأثيرها في تنمية المجتمع المحلي ، دراسة ميدانية على الجمعيات والمنظمات الأهلية في مدينة يفرن وذلك لأهمية المنظمات في الاستجابة للاحتياجات لدى الأفراد والمجتمع بعد انتشار عددها في سنة 2018 إلى 5000 منظمة حسب بيان مفوضية المجتمع المدني في ليبيا ، الأمر الذي أوجب الدراسة والبحث في دور المنظمات وعلاقتها في تنمية المجتمع المحلي ، تطرقت الدراسة إلى معرفة تخصصات المنظمات في المنطقة التي اختلفت في أهدافها وأساليبها بين منظمات خيرية وثقافية ورفع قدرات المواطنين وعلاقتها بالتنمية، بعينة بلغ عددها 50 مفردة من الأعضاء والمستفيدين من المنظمات سنة 2018م وتوصلت أحد نتائج الدراسة إلى المهام الأكثر توسعا للمنظمات وهي تقديم المساعدات للأسر المحتاجة وهي تعد أحد الأهداف التي يسعى إليه منظمات المجتمع المدني بشكل عام وأوضحت الدراسة انعدام المنظمات الذي تهدف إلى رفع القدرات والتمكين للشباب من الجنسين ، ومنظمات حقوق المرأة وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة والمستضعفة والتي تعتبر أهم الأولويات للتغيير ، لذلك يتوجب على المسؤولين بمفوضية المجتمع المدني القيام ببرامج تدعم وتشجع انشاء منظمات حقوقية وتوعوية في مدينة يفرن لرفع مستوى الوعي والتفكير الحر والابتعاد عن التعصب والفكر الأحادي والانغلاق الثقافي والاجتماعي غير الإيجابي، وخاصة يقاس مستوى التقدم في أي دولة يقاس بفعالية منظمات المجتمع المدني ومدى انتشارها وتحقيق أهدافها السامية والتنموية .

المقدمة :

تعتبر منظمات المجتمع المدني من المنظمات التطوعية التي يؤسسها المواطنون بإرادتهم الحرة والتي تسهم بدورها في تنمية المجتمع والنهوض والرقى به وبأفراده

ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم وتوفير الخدمات الخيرية ورفع القدرات والتدريب والتوعية تخصصاتها وأهدافها كافة وتضم مجموعة من الأفراد تجمعهم الأهداف والأفكار والرؤية الواحدة.

تضم منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة ، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري، أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتتطلع لدور مهم في أي نظام ديمقراطي (1)

حيث إن القائمين بالعمل في منظمات المجتمع المدني بعيدا عن أصوله وتوجهاتهم السياسية ويجردون من كل الأفكار الرجعية من اصولهم الثقافية ويحملون راية البناء والتغيير ويضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. (تعريف CIVICUS التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (2))

فدور منظمات المجتمع المدني توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والسياسية عن طريق برامج تدريبية وتوعوية ومشاريع تنموية ومساعدات خيرية. حيث شهد العالم في الأونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بمنظمات المجتمع المدني مما له تأثير على تغيير الواقع السلبي ورفع الوعي لدى المواطنين في المشاركات الفعالة في مجتمعاتهم المحلية وأيضاً عدم قدرة الدولة وحدها في سد احتياجات أفرادها في ظل انتشار النظم الديمقراطية والعولمة وبروز التحولات السياسية والاقتصادية وبالأخص النزاعات والأزمات الإنسانية والأوبئة والأمراض.

حيث ازداد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية منذ عام 1990 إلى عام 2006 من 6000 آلاف عام 1990 إلى ما يزيد عن 50 ألف وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارزاً في تقديم الخدمات الإنمائية على مستوى العالم (3).

حيث بُروز منظمات المجتمع المدني في ليبيا مؤخراً جداً ذلك في بداية عام 2011 فقد سجلت مفوضية المجتمع المدني عام 2011م عدد المنظمات حوالي 2000 الف منظمة

بمختلف التخصصات وهناك ازدياد ملحوظ في سنة 2018 إلى 5000 منظمة حسب بيان مفوضية المجتمع المدني _ليبيا، وذلك لما يشهده المجتمع من صراع متواصل ونزاعات أهلية وازدياد عدد النازحين والمهجرين واللاجئين داخليا وخارجياً وصراعات سياسية واقتصادية متفاقمة ونصرة الفئات والشرائح المهمشة في الإسهام الفعال في تحسين أوضاعهم الشخصية والاجتماعية.

لهذا جاءت هذه الدراسة في إطار دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي وإبراز هذه الخدمات والتعرف على الدور الذي تؤديه هذه المنظمات وتسهيل الخدمات من السلطات الحكومية لأداء دورهم التنموي.

تحديد المشكلة :

تعتبر منظمات المجتمع ودورها في التنمية من القضايا المهمة في الدراسات الاجتماعية فالمنظمات لها تأثير كبير بشكل عام على المستوى الفردي والجماعي في جميع أنحاء العالم ولهذا تنشأ المنظمة لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين وممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمشاركة العادلة والسليمة للتنوع والاختلاف.

فمن التحديات والعوائق التي تواجه المجتمعات المحلية هي كيفية تلبية الخدمات الأساسية والترفيهية من هنا ينطلق دور منظمات المجتمع المدني في الاستجابة لتقديم بعض الخدمات التي يحتاجها أفرادها لتحقيق الاستقرار التنموي ومواجهة المعوقات الحياتية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع والنهوض به .

من ذلك المنطلق تحدد مشكلة الدراسة **في الوقوف على الدور المهم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني** وما مدى تأثير هذه الخدمات على التنمية وذلك للإجابة عن التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة :

- 1- ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في التنمية ؟
- 2- كيف نستطيع ان نتعرف على علاقة منظمات المجتمع المدني بالتنمية ؟
- 3- ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الدولة ؟
- 4- ما مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح الإشكالية التي يعاني منها المجتمع وهي أهمية دور منظمات المجتمع المدني في التصدي للمعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

والأخلاقية، التي تقف عائقاً أمام الاجتهادات التنموية والخطط السياسية والاستراتيجيات لتحسين الخدمات من الدولة فالمجتمع المدني يقف صفاً جانب السلطات الحكومية لتحقيق مصالح أفراد المجتمع ولكنها في نفس الوقت لم تخضع للبحث وتوضيح الإيجابيات لمنظمات المجتمع المدني .

أهداف الدراسة :

- 1- التعريف بالدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في التنمية .
- 2- التعرف على علاقة منظمات المجتمع المدني بالتنمية .
- 3- شرح الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الدولة .
- 4- توضيح مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني .

مفاهيم الدراسة :

الدور : إنه السلوك الذي يؤدي من خلال أشخاص يشغلون مراكز اجتماعية معينة. (4)

المنظمات : بأنها عبارة عن حركات اجتماعية تسعى للحد من هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للتسلط، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات التطوعية غير الحكومية والتي تعمل باستقلالية بعيداً عن سلطة الدولة وسيطرتها التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها . (5).

المجتمع المدني : يعرف بأنه المؤسسات والمنظمات الحديثة غير الحكومية التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة من ناحية و عن الدولة من ناحية أخرى.(6).

المجتمع المحلي : يعرف (وارنر) بأنه عدد من الناس يشتركون في مصالح واهتمامات خاصة، وسلوك و عواطف مشتركة تجعلهم ينتمون لجماعة اجتماعية . (7)

الجمعيات الأهلية : هي مجموعة من التنظيمات لا تهدف إلى الربح المادي يشترك فيها الأفراد طوعية، وتنتشر في أماكن معينة، تهتم بقضايا مشتركة، وتتميز بأنها أكثر التصاقاً بالفئات الفقيرة، تحاول أن تساعد على مواجهة مشاكلهم، سواء بالمساعدات النقدية أم العينية أم التدريب على مهنة تدبر عليهم دخلاً يقيهم من الفقر . (8).

مع تنامي انتشار منظمات المجتمع المدني وتزايد عددها في خلال السنوات الأخيرة برز في أدبيات التنمية عدد كبير من التعريفات لمفهوم منظمة المجتمع المدني، وبصرف النظر عن الاختلاف بين هذه التعريفات هناك توافق عام حول عدد من السمات ومكوناته ونذكر البعض منها كالآتي :

يعرف (آدم فرغيسيون) المجتمع المدني هو ذلك النمط من النظام السياسي الذي ينظم ذاته ويحمي فنونه الإنتاجية والتجارية ومنجزاته الثقافية ومضامين الشعور العام التي تنتشر في فضائه كل ذلك بواسطة الحكومة المنظمة .

المفكر الماركسي الإيطالي (أنطونيو غرامسكي) يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة الهيئات التي توصف بأنها هيئات خاصة .

يعرف الدكتور (محمد زاهي بشير المغربي) المجتمع المدني بأنه مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف من خلال اعتماد هذا المفهوم إلى أركان زوايا أساسية متمثلة في الفعل الإرادي الحر للأفراد تم يليه التنظيم الجماعي وهي المنظمات التي ينطوي تحتها الأفراد والركن الأخلاقي والسلوكي وهو قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين.(9).

الإطار النظري

سمات المجتمع المدني :

1- إن المجتمع المدني حسب المفهوم الكلاسيكي قد يبلور ويتزعرع في سياق نظريات العقد الاجتماعي خلال القرن الثامن عشر والذي نادى به فلاسفة هذه النظرية من أمثال "توماس هوبز"، "جان جاك روسو" تعبيراً عن المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة وانتقلت من عصور التوحش الفطري إلى حالة الدولة بناء على تأسيس عقد اجتماعي بين الأفراد ويفرز في النهاية الدولة.

2- إن المجتمع المدني له سمات مشتركة، منها الطوعية والاستقلالية والجمعية والمؤسسية.

3- المجتمع المدني يقوم على قيم أهمها الالتزام ومبادئ حقوق الإنسان والتكامل والاختلاف والحرية الفكرية.(10).

مكونات المجتمع المدني :

يتكون المجتمع المدني من مكونات تختلف حسب التخصص والأهداف والنوع الرؤية والرسالة ولكن كلها تصب في خدمة شرائح وفئات المجتمع نذكر على سبيل المثال لا الحصر "الجمعيات الأهلية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، النقابات المهنية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، مراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال،

المنظمات غير الحكومية الدفاعية والحقوقية ، ومراكز حقوق الانسان والمرأة والتنمية والبيئة والجمعيات الثقافية " (11).

أركان المجتمع المدني :

المجتمع المدني هو المجتمع المتفاهم ذاتياً والمنتظم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر وهو المجتمع الممتلئ أصالة وسيادة ووعياً لذاته وأدواره ومسؤولياته وهو المنتج للدولة والسلطة والمشرف والمراقب للأداء المؤسساتي من هنا يقوم المجتمع المدني على عدة ركائز وأركان هي:

1- التطوع الاختياري في العمل المجتمعي على تنوع حقوقه الهادفة :

فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة ولذلك غير التجمعات القائمة على القرابة مثل الاسرة والعشيرة والأفراد ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

2- العمل الجماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية وتوجيهها في المشاريع المختلفة:

فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينظمون إليه فيما بعد ولكن يبقى أن هناك "تنظيماً" وأنه هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام .

3 النمط المؤسس في العمل القائم على التنظيم والإدارة بشكل بسيط أو معقد .

4- الاستقلالية في العمل والنشاط والحركة بعيدا عن هيمنة الدولة .

5- الالتزام بمنظومة القوانين المحلية في الدولة والتقيدها بها .

6- الحريات كحق إنساني وقانوني تقوم على أساسه بنى الحركة والتنظيم المجتمعي .

7- تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المجتمعية ذاتها.(12)

الإشكاليات التي تواجه مفهوم المجتمع المدني :

إشكالية الترابط الرسمي :

إن تعريف المجتمع المدني الذي يركز على الهيئات والمنظمات الرسمية التي تنخرط في العمل العام وتتعامل مع الدولة على المستوى القومي يخلق نظرة ضيقة ومحدودة السياسة، تتجاهل التأثيرات على العمليات السياسية ، وتتجاهل الأهمية المحتملة والممكنة لطرق ترابط أقل رسمية في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي ، فهذا المعنى

لا يميز العدد الضخم من الهيئات غير الرسمية والأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة ، لذلك أن المنظمات والروابط الحديثة تتجاوز في أهدافها وأفعالها أي ارتباطات أولية وراثية تقوم بتهيئة المواطنين حول مصالح مشتركة وذات طبيعة مهنية أو اقتصادية أو خيرية. (13).

إشكالية المجالات المنفصلة والمستقلة:

لقد تعرضت الأدبيات الاجتماعية والسياسية لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والسوق ، فالمجتمع المدني والسوق مجالات متباينة وغير متفقة الأهداف ، فإن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في تحقيق وتعزيز عملية التحول الديمقراطي وإن السوق والمجتمع المدني مشحون دائماً بالتوترات والتناقضات التي قد لا يمكن دائماً توظيفها بالطرق التي تؤدي إلى تعزيز المجتمع المدني أو الديمقراطية أو الاستقرار ، ومن المهم ألا نستنتج أن التعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة فلا يمكن إقامة مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة هما مكونات متكاملات يمتد بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل

ففي الوقت الذي ترحب فيه الدولة بمنظمات المجتمع المدني التي توفر الخدمات الاجتماعية على الأقل من أجل تخفيض نفقات هذه الخدمات فإنها تعمل على تقييد وقمع المنظمات التي تتحدى سياساتها أو شرعيتها. (14).

شروط وخصائص المجتمع المدني :

هناك نوعان من الشروط لقيام مجتمع مدني حقيقي، وهي شروط مادية وأخرى معنوية وأخلاقية :

أولاً - الشروط والخصائص المادية :

أ- **المؤسسات المتعددة :** سيلتزم قيام المجتمع المدني مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة .

ب - **الموارد :** تعد هذه الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني سواء كانت موارد معنوية أو مادية ، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلالية في مواجهتها .

ثانياً - الشروط والخصائص المعنوية والأخلاقية :

وتعد هذه الشروط من أهم الشروط المادية ، ولكن من الصعب وجودها فالأهم من وجود المؤسسات وجود مبادي وقيم حكمها بما يضمن الهدف من وجودها .

أ - **الاستقلال**: يقصد به أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها ، بحيث يوفر مجال الحركة الحرة المتاحة للجماعات المختلفة ، ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات ويقبلها المحكمون برضاهم .

ب - **الحرية**: فلن يكون للمجتمع المدني وجود ، دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة

ج - **التراضي العام**: حيث يتم تأسيس وحدات المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور والقانون وماتكفله من حماية لحقوق الأفراد في التعبير والتصويت والمشاركة في مناخ مفتوح لتبادل الآراء .

د - **احترام النظام والقانون القائم**: قيام مجتمع مدني حقيقي سيلتزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية وحماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد والجماعات.

هـ - **التعبير والتنافس بالوسائل السلمية**: عندما يسعى المجتمع المدني للتغيير فلا بد من التعبير أن يظل ملتزماً بالوسائل والقنوات السلمية في ممارسة نشاطه بدءاً بالتعبير عن الرأي مروراً بالمطالبة بالتعبير وانتهاء بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير .
ونقطة البداية هي قبول وحدات المجتمع المدني للقواعد القانونية وللنظام السائد ولمبدأ العمل في إطار ومحاولة تغييره سلمياً دون الخروج عليه أو استعمال العنف ضده، أما إذا حدث عكس ذلك بأن تسعى إحدى الجماعات إلى قلب النظام أو الثورة عليه، فإن ذلك يخرجها من المجتمع المدني .

صحيح أن معارضة الحكومة وتوجيه الانتقادات إلى سياساتها وقراراتها هو من صميم وظيفة ومحاسبة المجتمع المدني للدولة ، إلا أن ذلك لا يجوز أن يصل إلى حد السماح لتلك الجماعات بالإطاحة بها أو إسقاطها أو محاولة إحلالها بحكومة أخرى .

فالمجتمع المدني يسعى إلى الإصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى إلى حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها ، وليس بالثورة أو الانقلاب بهدف هدم النظام القائم وتدميره بشكل جذري .

ثالثاً - الشعور بالانتماء والمواطنة :

والحقيقة أن هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة ، وأنهم قادرين على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزامهم نحو الدول، فلكي يطيع الجزء الكل لا بد أن يعبر الكل عن مطالبه

واحتياجاته فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة بغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بمايشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها. وهذه الرابطة المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل، حيث تغرس مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة، ولكنه تماسك وتضامن تؤدي فيه الإرادة الشخصية الدور الرئيسي، لأنه مبني على الاتفاق الذي دخله الأفراد باختيارهم الحر لتأسيس منظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم الخاصة، وتلتزم بالعمل في حدود النظام والقواعد القانونية المحدودة للسلوك بحيثتحقق أهدافها بالوسائل السلمية المقبولة والمسموح بها دون اللجوء إلى استعمال العنف، وهو ما يعني الحفاظ على استقرار المجتمع.

رابعاً - التسامح :

هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم، كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحدة الحقيقة، وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية. إن التسامح مطلوب كمبدأ ليس فقط في العلاقات والتعاملات السياسية والاجتماعية بين الحاكم والمحكومين، ولكن أيضا بين الأفراد والجماعات وبعضهم بعضاً.

خامساً - الديمقراطية :

ديمقراطية المجتمع المدني هي شرط أساسي لديمقراطية المجتمع ككل، فلا بد أن تأتي القيادة داخل منظمة أو جمعية أو مجتمع باختيار الأعضاء لها من خلال انتخابات حرة ونزيهة تتيح المنافسة المفتوحة أو الشريفة أمام الجميع، بحيث يتمتع الأعضاء بحق التصويت والتشريع والمشاركة في صنع القرار أما التعامل بأسلوب الكبت والقمع وغياب الديمقراطية بحجة الحفاظ على التماسك فقد يقود ذلك إلى الانفجار، ويصبح البديل الوحيد المتاح لهم هو الانفصال الكامل عن الجماعة.(15)

مفهوم التنمية :

التنمية من أكثر المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية اتساعاً في عصرنا الحالي، ولاسيما في دول العالم الثالث التي اتخذت منها منهجاً للتقدم والرفق والتخلص من التخلف، والحقا بركب حضارة العصر .

التنمية لغة: معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي في الأجسام الحية ويقال نما المال نمواً.

التنمية اصطلاحاً: تستخدم بمعنى الزيادة من رفع مستوى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. "وتعرف التنمية بأنها عملية اجتماعية واعية وموجهة لإيجاد بنائه تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفرأ لضمانات الامن الفردي والاجتماعي والقومي". (16)

نقصد بعملية التنمية مجموعة ظواهر التغير الثقافي الدينامي الواعي والموجه "وهو لب عملية التنمية"، وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة "نسبياً" فيما مضى، وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائياً إذا لزم الأمر. (17)

ويعرف "البنك الدولي مفهوم التنمية" بأنها: زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة وتمثل في الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية التي بدورها تساعد على تحقيق الأهداف للتنمية وبأن الهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الأفراد بغض النظر عن الجنس والأديان والبلدان، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ أوائل عقد الخمسينات عندما خرجت غالبية الدول النامية من دائرة الاستعمار. (18)

وتهدف التنمية إلى إتاحة الفرص لحصول الأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وحماية، ورفع مستوى معيشة الافراد بزيادة الدخل وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كماً وكيفياً وبالارتفاع بالقيم الإنسانية في المجتمع وبترتب على أهداف التنمية الشعور بالتقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي. وتوسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلالهم

تحريرها من العبودية والتبعية ليس فقط اتجاه الأفراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة تجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الإنساني. (19)

خصائص التنمية:

تتسم التنمية بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديد أهمها في :

1- التنمية عملية تغيرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع، لإحداث سلسلة من التغيرات الهادفة في ظروف وأوضاع المجتمع، ونقل المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى وضع آخر أفضل منه.

2- تحدث التنمية بحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المتاحة أو الكامنة لتحقيق أهدافها.

3- ارتباط التنمية بأحداث التغييرات الموجه فإنها عملية كلية شمولية سيتعبها بالضرورة تغيير الواقع المجتمعي .

4- تحدث التنمية من داخل المجتمع نفسه، وذلك من خلال قدرات المجتمع في الاعتماد على الذات في استثمار موارده وإمكانياته وطاقاته.

5- تعتمد التنمية على الإنسان باعتباره المشارك في إحداث التنمية وهو المستفيد من عائدها

6- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية باعتبار هذه المشاركة مورداً من موارد التنمية .

7- تعتمد التنمية على قيادات مهنية لتوجيه التنمية، بجانب القيادات الشعبية ، والمناخ الديمقراطي لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ ومتابعة وتقويم خطط برامجها ومشروعاتها.

8- التنمية عملية متشعبة الأبعاد ومتعددة المجالات تضم العديد من الأنشطة والتخصصات.

9- تهتم التنمية ويستفيد بعائدها المجتمع ككل وليس فئة معينة .

10- تعبر برامج التنمية عن ترتيب وأولوية حاجات أفراد المجتمع. (20).

أهمية الدين الإسلامي في معارك التنمية :

لقد أغفل رجال القانون والاجتماع بيان أثر الدين في معارك التنمية على اعتبار أن هذه علاقة الانسان بخالقه علاقة روحية لا يمكن قياسها موضوعياً، ولكنهم نسوا أن هذه العلاقة تعبر عن نفسها من خلال علاقة الانسان بعمله وبزملائه في المجتمع، وتحدد

أوجه كافة سلوكه .والحقيقة كما يراها علماء الأخلاق ،أن القانون الخلقي الكامل هو القانون الإلهي ،هو الذي يرسم أسلوب المعاملة الإلهية والإنسانية معاً . فالدين هو مصدر الحكم والتشريع الذي شمل كافة أوجه النشاط الأخرى محدداً النهج الذي يسير عليه الفرد والجماعة.ولذلك فإن جهود التنمية،مهما توفر لها من أسباب النجاح ،لن تؤتي أكلها إلا إذا خضعت للقيم الأخلاقية المتمثلة في إحياء الضمير ، و اتقان العمل ،انطلاقاً من الشعور القوي بالواجب في كل ما يقوم به العامل أو الصانع أو الزارع أو التاجر أو المهندس أو الطبيب أو المعلم أو الموظف من عمل ،بدون هذا الوازع الخلقي لا تتحقق التنمية نجاحها المرتقب.(21).

والحقيقة أن هناك بعض المجتمعات التي أخذت بأسباب التنمية،ورغم توفر عناصرها كافة إلا أنها لم تنجح لانعدام الدافع الخلقي الذي هيمن على العمل التنموي ومن ذلك ما يلي :

- 1- انتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية .
 - 2- انتشار نزاعات الطمع والأنانية والإثراء غير المشروع .
 - 3- الصراع من أجل السلطة.
 - 4- التسبب والانحراف وضعف وسائل المتابعة والتقويم .
- ومثل هذه السلبيات تحطم جهود التنمية وتهدم أركانها ،ومن هنا كانت أهمية التربية الأخلاقية والسياسية في نجاح العمليات التنموية .ومن هذه القيم الأخلاقية العمل وتقديره واحترامه ،وتقدير الكسب الحلال ،وذلك ؛ لأنه مستحيل لمجتمع ما أن ينهض إذا كان أبناؤه يتصفون بالكسل والتراخي ،وعدم الأقبال على العمل والإنتاج .ويشترط الإسلام أن يعود نفع العمل لا على العامل وحده ،لكن على غيره أيضاً من أبناء المجتمع ،وذلك تمشياً مع مبدأ التعاون .(22).

مرتكزات تنمية المجتمع المحلي :

تحتاج عملية تنمية المجتمع المحلي إلى توفر مجموعة من الأسس والمرتكزات لتكون بمثابة النور الذي تهتدي به جميع الأطراف الداخلية بعملية التنمية،فإنه يمكن القول إن مرتكزات الاستراتيجية التنموية للمجتمع المحلي ، تتمثل في الآتي :

- 1- تطوير عناصر البنية الأساسية في المنطقة كالتنقل،المياه، الكهرباء- إذ يعتبر تطوير هذه القطاعات أمراً أساسياً لعملية التنمية والتطوير المنشودة في المجتمع المحلي،فهي بمثابة خدمات ضرورية لا بد منها،لأنها تساعد على تحقيق ما يلي:
- 2- استقرار السكان، ووقف هجرتهم إلى مناطق المدن الرئيسية.

3- تشجيع إنشاء المشاريع الإنتاجية من زراعة وصناعة وأخرى، بالإضافة إلى المشاريع الخدمية.

4- تحسين مستوى ونوعية الحياة للسكان.

5- استكمال وتطوير ما يسمى بالخدمات الاجتماعية للسكان من تعليمية وصحية وتنمية اجتماعية، حيث تلعب هذه الخدمات دوراً مهماً في عملية تنمية ونوعية السكان عطايم وانتاجهم.

6- تنمية وتطوير المشاركة الأهلية، حيث تشكل أهم مرتكزات استراتيجية تنمية المجتمعات المحلية، فبدون مشاركة السكان المحليين مشاركة فعالة فإن عملية التنمية، لا يمكن أن تؤدي أهدافها المنشودة. (23)

مراحل تنمية المجتمع المحلي :

تمر عملية تنمية المجتمع المحلي بعدد من المراحل الأساسية، يتم في كل مرحلة بناء أو إعداد حلقة رئيسية من حلقات التنمية، لذلك فالعلاقة تكاملية وبنائية من مراحل التنمية إذ لا يم كن الاستغناء عن أي من هذه المراحل وأهمها كالاتي :

1- تهيئة وإعداد السكان بما يتفق وطبيعة وتركيب أهداف الخطة، مع مراعاة الأسلوب الملائم لمستوى أوضاع السكان من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع على حده مع الحرص التام على مراعاة الأسلوب الملائم لمستوى أوضاع السكان من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع على حدة وتهدف هذه المرحلة إلى :

أ - تعرف السكان بأهداف عملية التنمية .

ب - توعية السكان بأهمية العملية التنموية

ج - تعليم وتدريب السكان على إجراء المناقشات وإدارة المجهودات الفردية، وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي .

2- تجميع جميع المشاريع والبرامج التنموية التي تم مناقشتها لإزالة أي تكرار او تعارض فيها.

3- اعداد الخطط والبرامج التنموية لكل موضوع يتم مناقشته وتصفيته من أي أخطاء فنية أو اقتصادية .

4- ترتيب أولوية تنفيذ المشاريع والبرامج الواردة في الخطة حسب أهميتها من ناحية، وحسب الإمكانيات أو المعطيات المتاحة من ناحية أخرى .

- 5- التنفيذ المرحلي للمشاريع والبرامج التنموية ، وذلك بغية تلافي المشاكل والصعوبات التي قد تتعرض لها أي مرحلة من مراحل تنفيذ المشاريع ، بل أنه يفضل في حالة تنفيذ المشروع الكبير (نسبياً) أن يتم على خطوات ومراحل مدروسة .
- 6- المتابعة والتقييم .(24).

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية :

تتفاوت النظرة إلى منظمات المجتمع المدني في التنمية ،بين معارض يعتبر أنه خطر على الاستقرار الاجتماعي وعلى الثقافة المحلية كونها نموذجاً غريباً ذا ثقافة غربية ،وبين مؤيد ويرى فيها شريكاً يسهم في توعية المجتمع وتمكينه للمشاركة والانخراط في تحسين معيشة المواطنين ،لقد شاهدت العقود الماضية تنامياً لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على المستويات كافة ،دولية لاسيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الانسان والبيئة وغيرها ،وأيضاً مساع وطنية خاصة في إطار الشركات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها لمنظمات المجتمع المدني لابد من اعتماد معايير القياس أدائها وتحديد دورها من خلال هذه المعايير .ومن هذه المعايير: المستوى التنظيمي للمنظمة وتقييم الأثر الاجتماعي والسياسي والبعد التنظيمي الهيكلي لاسيما الثقافية والإدارة الرشيدة وتداول السلطة والقيم والأهداف ووسائل العمل ومستوى المشاركة المدنية في أعمالها وأنشطتها والبيئة الخارجية التي تعمل فيها

ومن الأهمية فهم الأدوار الأساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعبها في عملية التنمية لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية التنموية ،كما أن الحق أصبح حقاً دولياً وجزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان عام 1986 مما يؤكد أن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية . وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء ،وذلك على أساس المشاركة النشطة والحررة والأساسية في التنمية ،وتتضمن الاتفاقيات الدولية حقوقاً يجب أن تكفلها الحكومات لمواطنيها كالحق في العمل اللائق وليس مجرد العمل ،والحماية الاجتماعية ،ولاسيما للفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل والمسنين وحقوق الأسرة وتحسين الظروف المعيشية عموماً وتأمين وضمان الصحة والتعليم للجميع ،وحق السكن اللائق والمشاركة في الحياة الثقافية بحرية كما تتضمن الاتفاقيات ،المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث أن الحقوق تقابلها الواجبات ،ومن أهم الواجبات المشاركة في تحقيق التنمية ،وبالتالي لابد من الإشارة إلى أن التنمية

ليست عملية مجزأة أو أحادية الجانب، بل هي عملية شاملة تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وهي في الأساس حق من حقوق المواطن على الدولة والمجتمع. (25).

الدراسات السابقة :

1- دراسة أوديل كاميليو 2006 بعنوان "دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني" يدور موضوع الدراسة حول تأثير لسياسات دولة الرفاهية على دمج تنظيمات المجتمع المدني وبصفة خاصة الأحزاب السياسية، حيث أن الأحزاب السياسية معمل لاختبار السياسات الحزبية والحكومية، كما أنها شرط أساسي لإشباع الاستهلاك الجمعي لا للاستهلاك الإلزامي من قبل الدولة، ولأن الأفراد مازالوا عاجزين عن إشباع حاجاتهم من السوق الخاصة أو حتى التأمين الخاص، لذا تقدم هذه التنظيمات لمواطنيها براءة المشاركة العامة في كيفية الاستحواذ بكفاءة عن الخدمات العامة، ولقد انطلقت الدراسة من تساؤل وهو ماهي شروط هذا الإصلاح للتحويل من الدولة إلى المجتمع المدني؟. وكانت نوع الدراسة المستخدمة وصفية، وقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أكدت أن هناك حالة من الضعف والعراقيل تقف أمام تقدم مؤسسات الحكم الصالح في إنتاج الحد الأدنى للرفاه لضعف قدراتها الرقابية والتمثيل الحر النزيه(26).

2- دراسة تشين ماري 2007 بعنوان "جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، دراسة مطبقة على أمانة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي بمنطقة حلوان" هدفت الدراسة إلى تدعيم جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الوعي والتنقيف السياسي للمرأة وفي تدعيم حقوق المواطنة. و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وقد استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل حيث بلغت عينة الدراسة 593 مفردة، من السيدات المستفيدات واللاتي لهن عضوية بالحزب الوطني الديمقراطي بحلوان، بالإضافة إلى المسح الشامل لجميع والمسؤولين والبالغ عددهم 60 مفردة، وهم الذين يحتلون مراكز قيادية أو وظيفية بأمانة المرأة بالحزب الوطني، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أكدت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تساهم في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب (27).

3- دراسة حنين سالم سليمان وآخرون بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية دراسة ميدانية على الجمعيات والمنظمات الأهلية بمدينة يفرن سنة

2016-2017م، وكانت من أهداف هذه الدراسة هو التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية، واستطلاع آراء أفراد العينة حول الدور التنموي الذي تلعبه هذه المنظمات باعتباره أحد المؤسسات في مجتمع الدراسة وأعدمت هذه الدراسة على منهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة، واعتمدت هذه الدراسة على العينة العشوائية الطبقية النسبية، وتبين من الدراسة أن حجم الدراسة الإجمالي 30 مفردة من الذكور والإناث. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو إن دور المؤسسات الأهلية "من الناحية التعليمية" أن تنمية مهارات الطلبة من خلال الندوات والمحاضرات التثقيفية في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 46%، وتوصلت الدراسة بأن نسبة 63% من المبحوثين بأن تعريف بالمدن الليبية وتعميق التقارب في ضوء القيم والعادات وتقاليد في كل مدينة أو قرية، وتوصلت كذلك بأن نسبة 83% من المبحوثين بتنظيم احتفالات داخل المدينة، وكشفت الدراسة كذلك بأن نسبة 56% من المبحوثين توفير المياه داخل مدينة يفرن، وفيما يتعلق بدور المؤسسات في النهوض بحقوق المرأة في المجتمع يدور حول اختيار العمل المناسب لها بنسبة 56%، وخلصت الدراسة بأن أغلب المبحوثين يرون نوع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأهلية للأسر النازحة وهو الدعم المادي بنسبة 93% (28).

نوع الدراسة :

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة التي سوف تجري على دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي، ومدى تأثير هذا الموضوع على جميع جوانب الحياة في المجتمع المحلي، لذا كانت هذه الدراسة وصفية تحليلية لوصف واقع منظمات المجتمع المدني وتحليلها وتفسيرها حسب الحقائق الواقعية .

منهج الدراسة :

إن موضوع دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي، من المواضيع التي تتدخل فيها العديد من الأبعاد والعوامل، والتي يمثل الخوض فيها العديد من الإشكاليات بسبب صعوبة وقلة ما يتوفر من معلومات وخصوصاً عندما يرتبط الأمر بالمنظمات، لذلك فقد تم اختيار المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي بأسلوب العينة على اعتبار أنه تصميم يناسب هذه النوع من الدراسات وافترض بالإمكان جمع معلومات واقعية.

عينة الدراسة :

لقد أجريت عينة الدراسة على الأفراد الموجودين في المنظمات والجمعيات الأهلية والبالغ عددهم 50 مفردة من الجنسين بمنطقة يفرن بالجبل الغربي الواقعة في الشمال الغربي لليبييا، وحدة اهتمام هذه الدراسة هي الفرد وهو المواطن (العضو - المستفيد) في المنظمات والجمعيات الأهلية بمدينة يفرن، وقد تم سحب العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

قد اعتمدت الدراسة أداة جمع البيانات هي استمارة الاستبانة عن طريق المقابلة وعالجت الدراسة البيانات باستخدام الجداول التكرارية البسيطة والمعقدة التي تحتوي على النسب المئوية .

تحليل البيانات :

جدول رقم (1) يوضح النشاطات المختلفة والمهام لمنظمات المجتمع المدني في يفرن

النسبة %	التكرار	الأنشطة
70%	35	تقديم مساعدة للأسر المحتاجة
4%	2	تقديم مساعدات عينية للمؤسسات التعليمية بمدينة يفرن
8%	4	تقديم مساعدات عينية للمؤسسات الصحية بمدينة يفرن
10%	5	إقامة مهرجانات بالتعاون مع المؤسسات الأهلية خارج مدينة يفرن
8%	4	إقامة احتفالات بالتعاون مع المؤسسات الأهلية
100%	50	المجموع

يتبين من الجدول أن مهام منظمات المجتمع المدني في يفرن حسب آراء المبحوثين هي تقديم مساعدات للأسر المحتاجة لأنهم أكثر فئة محتاجة في هذه المرحلة .

جدول (2) يوضح دور المؤسسات المجتمعية المدني في النهوض بحقوق المرأة في المجتمع الليبي .

النسبة %	التكرار	الأنشطة
—	—	حريتها في اختيار العمل المناسب
40	20	حريتها في تولي مناصب قيادية
60	30	حريتها في المشاركة في الانتخابات
100%	50	المجموع

نلاحظ أن الذين يرون أن دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بحقوق المرأة لا بد أن يكون محور اهتمامهم في التشجيع واتخاذ القرار في حريتها في المشاركة في

الانتخابات هي أعلى نسبة بين الحقوق الأخرى ، وذلك يرجع للوعي بين افراد المجتمع لدورها الفعال في المشاركة المجتمعية .

دول (3) يوضح توزيع أفراد العينة

حسب مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية

النسبة %	التكرار	مصادر التمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية
60%	30	على ما نتحصل عليه من اشتراكات الأعضاء
30%	15	على ما تجمعته من تبرعات وهيئات ووصايا
4%	2	تحصل على دعم من هيئات حكومية أو من هيئات دولية
6%	3	من عوائد الخدمات التي تقوم بها
100%	50	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن أكثر نسبة من أفراد العينة يرون أن من مصادر تمويل هذه المؤسسات الأهلية على ما نتحصل عليه من اشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات من رجال الأعمال والخيرين في المنطقة ، ويرجع ذلك إلى وعي أفراد المجتمع على ما تقوم به هذه المؤسسات من تقديم خدمات التي تساعد على تحسين أوضاع الأفراد الذين يواجهون ظروفًا صعبة في هذا المجتمع.

نتائج الدراسة :

- 1- توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثين من الأفراد ذكور ويمثلون أعلى نسبة (70%) من أفراد العينة .
- 2- توصلت الدراسة إلى أن اغلب أفراد العينة تقع أعمارهم ما بين (25-30) حيث بلغ نسبتهم (50%).
- 3- توصلت الدراسة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة حيث كان أغلبهم مستواهم التعليمي جامعي فما فوق وذلك بنسبة 66% .
- 4- توصلت الدراسة إلى أن أغلب افراد العينة مكان إقامتهم داخل مدينة يفرن.
- 5- توصلت الدراسة إلى أن اغلب أفراد العينة يرون أن من المهام والنشاطات المختلفة للمؤسسات الأهلية في مدينة يفرن هي تقديم مساعدات للأسر المحتاجة بنسبة 70% .
- 6- توصلت الدراسة إلى أن أغلب العينة والذي بلغت نسبتهم 60% يرون أن الدور الذي تقوم به المنظمات وهو ربط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وحتى التعريف بالمدن الليبية وتعميق التعارف في ضوء القيم والعادات لكل مدينة.
- 7- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن من النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لرفع كفاءتها وزيادة شعبيتها هي اكتشاف مواهب الناشئين من أبناء المدينة حيث بلغت نسبتهم 70% من أفراد العينة.

- 8- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن من المواهب الناشئة التي تكتشف هي موهبة الرسم حيث بلغت نسبتهم 40% من أفراد العينة.
- 9- توصلت العينة أن أغلب افراد العينة يرون أن من الاعمال التطوعية التي قامت بها المؤسسة هي تقديم مساعدات مالية وتقديم المواد الغذائية حيث بلغت نسبتهم 40% من العينة .
- 10- توصلت الدراسة إلى أن افراد العينة يرون أن نوع الغذاء الذي تقدمه المؤسسات هو تقديم وجبات جاهزة من المطاعم .
- 11- توصلت الدراسة أن أغلب أفراد العينة يرون أن من المشاكل الأساسية التي تقوم هذه المؤسسات بها هي عمل ندوات توعوية في التقليل من استهلاك الكهرباء.
- 12- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن دور المنظمات في تفعيل المشاركة الانتخابية من خلال الاجتماعات واللقاءات مع أعيان المنطقة بنسبة 100%.
- 13- توصلت الدراسة إلى أن أغلب افراد العينة يرون أن دور الجمعيات من الناحية الأمنية هي التوعية بمشكلة أنتشار السلاح داخل المدينة .
- 14- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن دور المؤسسات في النهوض بحقوق المرأة في المجتمع وحربتها في الترشح والانتخاب بنسبة 60%.
- 15- توصلت الدراسة إلى أن أغلب افراد العينة والذين بلغت نسبتهم 40% يرون أن نوع الغذاء الذي تقدمها المؤسسات الأهلية للأسر الفقيرة وهي تقديم مواد إستهلاكية للأسر المحتاجة .
- 16- توصلت الدراسة أن أغلب أفراد العينة بنسبة 60 % يرون أن نوع المسكن (استراحة) التي توفره المنظمات.
- 17- توصلت الدراسة أن أغلب أفراد العينة يرون أن نوع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأهلية للأسر النازحة هي مساعدة أطفال الأسر في إكمال الدراسة حيث بلغت نسبتهم 40% .
- 18- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة يرون أن مصادر تمويل الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الاهلية على ما تتحصل عليه من اشتراكات الأعضاء وحيث بلغت نسبتهم 60%.
- 19- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة والين بلغت نسبتهم 70% يرون أن دور المؤسسات الأهلية من الناحية التعليمية هو فتح مدراس خاصة .

- 20- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة ينظرون إلى أن دور المؤسسات الأهلية من الناحية الصحية هي تقديم مساعدة طبية للأسر حيث بلغت نسبتهم 60%.
- 21- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم 40%، يرون أن من الاقتراحات التي تساعد على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني هي عرض ملصقات دعائية توعوية .

التوصيات :

- 1- يجب وضع استراتيجية متكاملة تعمل على تفعيل وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في التنمية من خلال التدريب والتمويل والمتابعة وضرورة توحيد الجهود الذاتية والإدارية المشرفة على المنظمات وان يكون الإشراف والتوجيه والإرشاد.
- 2- أن يتم وضع أسس اجتماعية، تجمع وتوحد الجهود الوطنية المخلصة وتحقق بينها تواصلًا، وتوفر أساسًا للحاضر والمستقبل والتوعية بمفهوم المشاركة الإيجابية لجميع عناصر المجتمع .
- 3- ضرورة تبني رؤية جديدة لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها طرفاً مهماً في العملية التنموية الشاملة.
- 4- ضرورة العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور منظمات المجتمع المدني، وذلك عن طريق تسهيل إجراءات التأسيس وتغيير القواعد القانونية التي تقيد مبادرات المواطنين.
- 5- تنمية الموارد البشرية وتحسين جودة الحياة حيث إن العنصر البشري هو أساس عملية التنمية وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد كالصحة والتعليم.
- 6- ضرورة الإعلان عن أهداف منظمات المجتمع المدني لجذب أنتباه رجال الأعمال وفاعلي الخير للمشاركة بأموالهم في تنمية المجتمع المدني.
- 7- ضرورة تنمية منظمات المجتمع المدني في كيفية كتابة الاحتياجات والحصول على الأموال والعمل على إيجاد مصادر دخل مستمرة لهم .
- 8- دعم منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجالات التنمية وزيادة التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية إلى ترويج الأنشطة الإنتاجية .
- 9- تخصيص ميزانيات لدعم البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ورفع قدرة العاملين فيها وتدريبهم على المهارات الإدارية والمحاسبية التي تخولهم تسيير البرامج والمشاريع .

- 10- حث وسائل الإعلام على التعريف بأهداف منظمات المجتمع المدني ونشاطها وذلك بقصد إبراز دورها وإسهامها في العمل التنموي وتشجيع الإعلاميين على نشر ثقافة العمل الأهلي وتنمية روح المبادرة والتطوع والعطاء لدى المواطنين.
- 11- تشجيع مبدأ التطوع بين الشباب من الجنسين مراحل العمرية كافة ، والعمل على إيجاد قيادات شابة لها القدرة على المساهمة في دفع عجلة التنمية حيث أن ذلك يمثل الركيزة الأساسية لتقدم المجتمع وحل مشاكله.
- 12- دعم الشراكات بين مؤسسات التمويل ومنظمات المجتمع المدني في مجال منح القروض الصغيرة والتي تستهدف الفئات المنخفضة الدخل ودعم مبادرات الإقراض الابتكارية.

المقترحات :

- 1- إجراء المزيد من الدراسات العلمية والبحوث حول موضوع دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي والتركيز على كل جانب من الجوانب التي تناولتها الدراسة ودراسته بشكل منفرد ومتعمق.
- 2- الإستعانة بخبرات متخصصة للقيام بالأدوار المختلفة التي تعددت للإسهام في خطة الدولة .
- 3- التركيز على الجهود الذاتية والتمويل والمشاركة في العمليات الإنتاجية .
- 4- تشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات والتوعية الإعلامية بالعمل الأهلي .

الهوامش :

- 1- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، "مصطلحات المشاركة المدنية"، 2009.
- 2- (تعريف CIVICUS التحالف العالمي لمشاركة المواطنين).
- 3- مصطفى عبد العالي سالم وآخرون، قراءات في المجتمع المدني، دار المكتبة الوطنية: بنغازي 2010م.
- 4- حنين سالم سليمان وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية (دراسة ميدانية على الجمعيات والمنظمات الأهلية في منطقة بفرن رسالة غير منشوره _ كلية التربية بفرن.
- 5- المرجع السابق
- 6- مصطفى عبدالعال ، المرجع السابق
- 7- فادية عمران، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
- 8- حنين سالم وآخرون ، مرجع سابق
- 9- المرجع نفسه
- 10- المرجع نفسه
- 11- المرجع نفسه
- 12- المرجع نفسه
- 13- المرجع نفسه
- 14- المرجع نفسه
- 15- عبد العزيز عبد الهادي الطويل، جمهورية مصر العربية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: القاهرة، 2011.
- 16- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988.
- 17- محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع والتنمية، ط2، دار الكتاب للتوزيع، 1979.
- 18- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- 19- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط3، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.
- 20- طلعت مصطفى، مرجع سابق
- 21- عبدالرحمن العيسوي، مرجع سابق
- 22- عبدالرحمن العيسوي، مرجع نفسه
- 23- موسى يوسف خميس، دراسات في التخطيط والتنمية، دار حنين: عمان، 1995.
- 24- موسى يوسف خميس، المرجع نفسه
- 25- حنين سالم سليمان، مرجع سابق
- 26- المرجع نفسه
- 27- المرجع نفسه
- 28- المرجع نفسه

